اقتصاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا ومصر والعراق

تأليف: الأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان*

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

سنة النشر: 2016 – عدد الصفحات: 358

الرقم المعياري الدولي للكتاب: 978-614-445-079-6

* رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز دراسات البصرة والخليج - جامعة البصرة.

طرحت الدراسة فكرة لم يُتطرق إليها كثيراً في الدراسات العربية، إذ لم تتناول الطاقة المتجددة من المنظور الاقتصادي البحت، وعلاقتها بمؤشرات التنمية المستدامة، ومن هنا سعى الباحث جاهداً بالبحث والتنقيب عن ماهية الطاقة المتجددة من النواحي الهندسية والعلمية والجغرافية، وكيفية الإفادة من تلك النواحي في التحليل الاقتصادي. ولغرض إثبات النواحي الاقتصادية للطاقة المتجددة في التنمية المستدامة، فقد قسم الكتاب إلى اثني عشر فصلاً، فضلاً عن الفصل الأخير الذي عرض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة؛ بهدف تقديم الرأي العلمي السديد لمتخذي القرار وصانعي السياسة. ومن أهم الاستنتاجات الرئيسية: قبول فرضية الدراسة لتطابقها والواقع الاقتصادي بالنسبة إلى ألمانيا الاتحادية، إذ على الرغم من ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة عنها في الطاقة الأحفورية، وصعوبات التوسع في استخدامها، فإنها تعد ضرورة في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة؛ وذلك لدورها الإيجابي في الحد من التلوث البيئي وتنويع مصادر استهلاك الطاقة. وعدم قبول الفرضية بالنسبة إلى مصر والعراق لأنهما لا يراعيان بعض مؤشرات التنمية المستدامة في سياساتهما الطاقوية.

أما الاستنتاجات الفرعية فقد قسمت إلى عامة وخاصة، فالأولى تمثلت ببقاء النفط الخام المصدر الرئيسي في ميزان الطاقة العالمية وانحسار استهلاكه في إنتاج الطاقة الكهربائية العالمية والتوسع في استهلاكه لمجمل الاستخدامات الأخرى، مثل الصناعة والنقل وغيرها؛ وذلك لعدم وجود المصدر البديل للنفط الخام الذي لديه الخصائص والميزات نفسها المتوافرة للنفط. ويتمتع الغاز الطبيعي بأهمية رئيسية في إنتاج الطاقة الكهربائية؛

وذلك نظراً إلى كفاءته العالية ورخص أسعاره العالمية مقارنةً بأسعار مصادر الطاقة الأخرى، فضلاً عن قلة انبعاثاته من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالنفط والفحم. وعلى الرغم من بلوغ نسبة إسهام الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة العالمية نحو 8% عام 2010، فإن تلك النسبة لا تعكس الواقع الحقيقي؛ لأنها أهملت استهلاك الطاقة المتجددة غير التجارية المتمثلة بالحطب وبقايا روث الحيوانات والنفايات الزراعية وغيرها المستخدمة لأغراض التدفئة والطهي. كذلك ينبغي ألا يُنظَر إلى إنتاج الطاقة المتجددة من المنظور التنموي المستدام فقط، ولكن هناك نتائج اجتماعية وسياسية وثقافية يجب الانتباه إليها من خلال التوسع في مدركات الشعور بالمسؤولية المشتركة بين المجتمعات والسياسات الدولية والثقافة العامة.

أما الاستنتاجات الخاصة لدول الدراسة فمن أهمها: تحقيق الدلائل التنموية المستدامة في كل من ألمانيا الاتحادية ومصر والعراق من خلال ارتفاع مؤشر نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة الأولية وعلى حساب انخفاض نسبة النفط والفحم. كما أن اتباع سياسة إدارة طلب الطاقة في ألمانيا الاتحادية ومصر وتخليهما عن سياسة إدارة عرض الطاقة أتاحا لهما التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة، ولم يستطع العراق التخلي عن سياسة إدارة عرض الطاقة واعتمد على السياسة النفطية فقط لإدارة قطاع الطاقة. وقد أوصت الدراسة توصيات قسمت إلى قسمين: عامة وخاصة، فمن التوصيات العامة، تأكيد زيادة الاهتمام بإنتاج النفط الخام لدوره الكبير في تلبية طلب الطاقة العالمي لأنه السلعة الاستراتيجية في أسواق الطاقة العالمية التي لا يمكن إيجاد البديل المناسب لها في ظل الصفات والخصائص التي يتمتع بها النفط الخام. كذلك يجب التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة من مصادرها المتنوعة بوصفها البديل الاقتصادي المناسب لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة الأحفورية، ولاسيما في المناطق النائية والريفية والبعيدة عن المراكز الحضرية في المدن الكبيرة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوسع الأفقي والعمودي بما هو متوافر من الظروف التي تتلاءم وكل مصدر من مصادر الطاقة المتجددة المتنوعة.

أما التوصيات الخاصة فأكدت ضرورة استثمار كل موارد الطاقة، ولاسيما الطاقة المتجددة المشاعة للجميع؛ بهدف الحفاظ على الطاقة بمسارين: أولهما، حماية الطاقة المتجددة من الهدر وحماية الطاقة الأحفورية من النفاد. وثانيهما، حماية البيئة من التلوث والحفاظ على الموارد المالية لمكافحة البيئة من التلوث. وكلا المسارين يؤدي إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر، ولاسيما في الدول النفطية ومن بينها العراق. وينبغي إعطاء الثقافة البيئية أهمية كبيرة في الجوانب التعليمية والمعرفية لكي تبلغ تلك المعارف إنتاج الطاقة المتجددة، ليس بهدف الحاجة إليها فقط، بل لأنها إحدى المهام التي يضطلع بها المجتمع المثقف بيئياً، إذ لا يمكن التوسع في إنتاجها في العراق ما لم تأخذ الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية دورها في تعزيز حالة النهوض بواقع إنتاج الطاقة المتجددة، من خلال صياغة سياسة طاقة في العراق تعتمد على سياسة إدارة طلب الطاقة وتشريع قانون إنتاج الطاقة، وتوجيه استثمارات القطاع الخاص إليها، فضلاً عن نشر الوعي البيئي لمنظمات المجتمع المدني المنتشرة في العراق كله. وفي الختام، لا بد من التخلي عن مفهوم النجاح الذي تنادي به المجتمعات العربية والسعي نحو مفهوم الإبداع الذي يضع كل المهارات والخبرات العلمية العربية في تطوير صناعة الطاقة المتجددة بغية النهوض بواقعها وتحويل معارفها العلمية والمختبرية إلى واقع ملموس، يمكن استثماره بشكل أمثل إذا ما توافرت لها الإرادة السياسية ودعمتها إرادة المجتمعات المتحضرة.